دراسة واختبار العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وخلو القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية من الغش

نهي محمد زكي محمد على•

1- المقدمة:

نتيجة لتكرار حالات الغش بالقوائم المالية في الآونة الأخيرة، والتي أدت لانهيار العديد من الشركات فى بعض الدول، وفقدان ثقة أصحاب المصالح في سوق رأس المال، **زادت الحاجة** للاعتماد على آلية فاعلة لضمان سلامة ونزاهة عملية إعداد القوائم المالية، حتى يمكن إضفاء الثقة على ما تحتويه من معلومات وزيادة إمكانية الاعتماد عليها (Okolie and Izedonmi, 2014; Rahimi and Amini, 2015; Goodwin and Wu, 2015)، **وهو الأمر الذي** تم تأييده من جانب بعض الدراسات (الصيرفي، 2015، عبد اللطيف، 2015) في بيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية.

وفي هذا الصدد يؤكد البعض (Memis and Cetenak, 2012; Okoli *et al.*, 2013; Johnstone *et al.*, 2014; Okolie and Izedonmi, 2014; Birjandi *et al.*, 2015; Goodwin and Wu, 2015; Nawaiseh *et al.*, 2016) على الدور الحيوي الذي تلعبه **المراجعة الخارجية** فيما يتعلق بتوفيرها لتوكيد معقول بشأن خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية[1]،**واعتبارها** بمثابة آلية للمتابعة والرقابة على تصرفات الإدارة، فضلاً عن قدرتها على تخفيض عدم تماثل

• مدرس مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية.

[1] **التحريف الجوهري Material Misstatement**هو الخروج عن إطار إعداد التقارير المالية فيما يتعلق بالقياس والاعتراف والعرض والإفصاح، **وهو ما ينعكس** سلبًا علي ملاءمة المعلومات الواردة بالقوائم المالية، ومن ثم التأثير علي عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية (Arens, 2014; IAASB, 2013)، **ذلك بالإضافة** لانقسامها إلى تحريف جوهري غير متعمد (خطأ Error)، وتحريف جوهري متعمد(غش Fraud) (SAS No. 99).

المعلومات[1]، والحد من السلوك الانتهازي للإدارة وتضارب المصالح، **وهو ما قد** يمنع ارتكاب الغش، ومن ثم زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية.

ومن المتفق عليه أن تحقيق المراجعة الخارجية لدورها الرقابي مرهون بالارتقاء بجودتها، **لأن** أداء عملية المراجعة الخارجية بالجودة المُرتفعة يُرسل إشارات إيجابية للسوق، تتعلق بمدى مصداقية القوائم المالية وإمكانية الاعتماد علي ما توصله من معلومات (IAASB[2], 2013; Okoli and Izedonmi, 2014; Al- Nimer, 2015; Rahimi and Amini, 2015).

---

[1] **يعبر عدم تماثل المعلومات** عن قدرة أحد الأطراف في الحصول علي قدر من المعلومات المحاسبية دون الأطراف الأخرى، وهو ما ينجم عنه عدم اتخاذ نفس القرارات الاقتصادية بين كافة الأطراف المتعاملة فى السوق (Tumay, 2009)، **كما ينجم عن عدم تماثل المعلومات** كلاً من:

- **التخلخل الأخلاقي**؛ الذي يعبر عن استغلال الوكيل جهل الأصيل لبعض المعلومات المتعلقة بالشركة لتحقيق مصالحه الشخصية، وهو الأمر الذي يعتمد علي سلوك الفرد ونيته فى إتمام العقد(Niesten and Jolink, 2011) ، ويُشير إلى قدرة أحد طرفي المعاملة الاقتصادية الواحدة علي تغيير سلوكه للأفضل علي حساب الطرف الآخر (علي، 2014).
- **الاختيار العكسي**؛ الذي يعتبر تصرفا غير رشيد ينجم عنه سوء اختيار، ويؤدي إلي عدم الكفاءة في استثمار الموارد المتاحة (Tumay, 2009; Niesten and Jolink, 2011).

[2] **أصدر مجلس معايير المراجعة والتوكيد المهني الدولية International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB)** الإطار العام لجودة المراجعة في (2013) لمحاولة التحسين المستمر لجودة عملية المراجعة، من خلال بلورة المحددات التى يمكن الاعتماد عليها في عملية الارتقاء بالجودة، **والتي تتضمن؛ مدخلات** عملية المراجعة **Inputs**، و**مخرجات** عملية المراجعة **Outputs**، **والعوامل المتعلقة بسياق** تطبيق عملية المراجعة **Context** أو ما يعرف بمتغيرات بيئة ممارسة المراجعة، وأخيراً **التفاعلات Interactions** التي يمكن حدوثها داخل سلسلة توريد إعداد التقارير المالية Financial Reporting Supply Chain (التي تعبر عن الأفراد والعمليات المشاركة في عملية الإعداد والتحليل والمراجعة والتصديق على Attestation والاستفادة من التقارير المالية).

ويخلص الباحث مما سبق **إلى أنه حتى** يُمكن استعادة ثقة أصحاب المصالح في سوق رأس المال والحد من التصرفات غير الأخلاقية للمديرين، والتى تتم من خلال ارتكاب حالات الغش بالقوائم المالية، **يجب الارتقاء** بجودة المراجعة لما لها من مردود إيجابي على تقييد إمكانية تضليل المديرين لمستخدمي المعلومات المحاسبية، من خلال ارتكاب حالات الغش. **وبناء على ذلك يثور** تساؤل حول **مدى صحة** العلاقة بين جودة المراجعة ومنع الغش بالقوائم المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟ وهو ما سيتم التحقق منه نظريًا وعمليًا.

2- مشكلة البحث:

نتيجة لتزايد سعي المديرين لتعظيم منافعهم الشخصية على حساب منفعة الأطراف الأخرى، من خلال ارتكاب حالات الغش بالقوائم المالية، **انعكس** ذلك الأمر سلبًا على إمكانية الاعتماد على محتوى القوائم المالية من المعلومات. **ولتقييد السلوك** غير الأخلاقي للإدارة استلزم ذلك ضرورة الاعتماد على المراجعة الخارجية، والتي إذا كانت ذات جودة سيكون لها دور فعال في منع ارتكاب الغش بالقوائم المالية، ومن ثم إضفاء الثقة على المعلومات الواردة بالقوائم المالية. وعليه **فيمكن التعبير عن مشكلة البحث في كيفية الإجابة نظريًا وعمليًا على الأسئلة التالية:**

- ما هى جودة المراجعة، وما أهم مقاييسها؟
- ما هو مردود جودة المراجعة على أصحاب المصالح؟
- ما هو الغش، ومحدداته، ومقاييسه؟
- ما هى العلاقة بين جودة المراجعة وخلو القوائم المالية من الغش؟
- إذا كانت الإصدارات المهنية والدراسات السابقة، وتجارب بعض الدول، تؤكد على الدور الإيجابي للمراجعة الخارجية، خاصة إذا كانت ذات جودة، فى منع الغش بالقوائم المالية، فهل يوجد دليل عملي على هذه العلاقة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟ وإن وجدت فما هيأهم المتغيرات الرقابية المؤثرة فى تلك العلاقة؟

3- هدف البحث:

يهدف البحث إلى **دراسة واختبار** علاقة المراجعة الخارجية، خاصة إذا كانت ذات جودة، بمنع الغش بالقوائم المالية، **وذلك** بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

4- أهمية ودوافع البحث:

تنبع أهمية البحث الأكاديمية من مسايرته للبحوث التي اتجهت لدراسة واختبار الدور الفعال للمراجعة الخارجية في منع الغش بالقوائم المالية، **والبحث في هذا** الاتجاه يسير في سياق البحوث العلمية التي تدرس وتختبر الدور الإيجابي للمراجعة الخارجية، ذات الجودة، في دعم إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية التي توصلها القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة.

كما يستمد البحث **أهميته العملية** من كونه يسعى إلى اختبار تلك العلاقة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وهو ما يؤدي لإثراء مردود البحث المحاسبي في ذلك المجال، ويزيد من وعي وإدراك مراقبي الحسابات، ومستخدمي المعلومات المحاسبية، لأهمية المراجعة الخارجية، خاصة إذا كانت ذات جودة، في الارتقاء بجودة القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وهو الأمر الذي ينعكس إيجابًا علي قرارات المتعاملين في سوق الأوراق المالية، **وهو دور مطلوب من المراجعة** الآن في مصر، عن أى وقت مضى.

ورغم كثرة دوافع البحث إلا أن أهمها؛ **الحاجة المُلحة** لمحاولة منع ارتكاب الغش بالقوائم المالية من خلال الدور الرقابي للمراجعة الخارجية، **وإيجاد دليل** عملي علي مدى صحة العلاقات محل الدراسة من عدمه في الشركات المقيدة بالبورصة، من خلال منهجية متكاملة تختبر العلاقة بين جودة المراجعة ومنع الغش بالقوائم المالية.

5- حدود البحث:

وفقًا لأهداف البحث ومشكلته **سيقتصر البحث** على التحقق **نظريًا وعمليًا** من **العلاقة** بين جودة المراجعة الخارجية ومنع الغش بالقوائم المالية، وذلك في عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. **وبالتالي يخرج** عن نطاق البحث التركيز على

ارتكاب الغش في حساب ما بالقوائم المالية، وكذا اختبار العلاقة محل الدراسة في المؤسسات المالية، وأيضا لن يختبر البحث العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية ومنع الغش من خلال اختلاس الأصول، **وسيركز الباحث** على جودة المراجعة الخارجية للقوائم المالية، كنموذج للتوكيد المهنى التقليدي، دون التطرق لنماذج التوكيد المهني غير التقليدية،**ولن يتعرض** الباحث لتلك النقاط إلا بالقدر الذي يلزم لتناول مشكلة البحث بصورة علمية ومنطقية، كما تقتصر المتغيرات الرقابية على حجم الشركة وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة دون غيرها من المتغيرات المناظرة (مثل؛ أتعاب عملية المراجعة، خبرة مراقب الحسابات، العائد على الأصول، نسبة الرفع المالى) **وأخيرًا** فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط تحديد مجتمع وعينة الدراسة.

6- خطة البحث:

سوف يستكمل البحث على النحو التالى:

1/6- ماهية جودة المراجعة ومحدداتها وأهم مقاييسها.

2/6- مردود جودة المراجعة على أصحاب المصالح.

3/6- ماهية الغش وأهم محدداته ومقاييسه.

4/6- تحليل العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية ومنع الغش بالقوائم المالية واشتقاق فرض البحث.

5/6- المتغيرات الرقابية المحددة للعلاقة بين جودة المراجعة ومنع الغش بالقوائم المالية.

6/6- منهجية البحث.

7/6- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

1/6- ماهية جودة المراجعة وأهم مقاييسها:

نتيجة للدور الحيوى الذى تلعبه عملية المراجعة فى زيادة إمكانية الإعتماد على المعلومات المالية وضمان مصداقيتها، ومن ثم زيادة ثقة المستخدمين فيما توصله القوائم المالية، أدى ذلك لإهتمام الجهات المهنية ذات الصلة، والباحثين، بالتحقق من

ماهية جودة المراجعة ومحدداتها وكيفية قياسها، حتى يمكن تحقيقها والارتقاء بها والاستفادة من مختلف الأثار الناجمة عنها (Al- Khaddash *et al*., 2013; Aobdia *et al*., 2015).

وبشأن ماهية جودة المراجعة يتضح أنه على الرغم من عدم وجود تعريف محدد لها إلا أن بعض الدراسات السابقة (Al- Khaddash *et al*., 2013; Okolie and Izedonmi, 2014; Blay *et al*., 2014; Anis, 2014; Johnstone *et al*., 2014; Bills *et al*., 2015; Ball *et al*., 2015; Birjandi *et al*., 2015; Tyokoso and Tsegba, 2015; Nawaiseh *et al*., 2016) اتفقت على إمكانية الاستناد على تعريف (De Anglo, 1981) **لجودة المراجعة على أنها**" قدرة مراقبي الحسابات على اكتشاف التحريفات الجوهرية والتقرير عنها"، **وهو ما** يستلزم من مراقب الحسابات أن يكون لديه الحد الأدنى من المهارات والخبرة اللازمة للكشف عن هذه التحريفات، وكذلك تمتعه بالاستقلال والموضوعية للتقرير عنها. **كما أوضح** (بهاء الدين، 2008؛ على، 2009) أن جودة المراجعة تتمثل فى إلتزام مراقب الحسابات بالمعايير المهنية وقواعد وأداب وسلوكيات المهنة.

وبناء على ذلك يمكن القولبأن جودة المراجعة تعتمد على محددين وهما؛ كفاءة مراقب الحسابات وقدرته على إكتشاف التحريفات الجوهرية من جهة، وإستقلال مراقب الحسابات الذى يحدد مدى إستعداده للتقرير عن التحريفات الجوهرية التى تم إكتشافها من جهة أخرى، وذلك فى ضوء إلتزامه بالمعايير المهنية وقواعد وأداب وسلوكيات المهنة.

ولتحقيق جودة المراجعة فقد أشار البعض (Kilgore *et al*.,2011; Deng *et al*., 2014; Bills *et al*, 2015) لإعتمادها على العديد من المحددات ذات الصلة بتخطيط عملية المراجعة والعمل الميدانى والمراجعة النهائية وإعداد التقرير. حيث اتفق كل من (Kilgore *et al*., 2011; Deng *et al*., 2014; Bills *et al*, 2015; Svanberg & Ohman, 2015; Ettredge *et al*., 2014) على تأثير بعض المحددات ذات الصلة بمكتب المراجعة على الجودة المرتقبة،**والتى تتمثل فى كل من؛** التخصص الصناعى لمكتب المراجعة، حجم مكتب المراجعة، الإلتزام بسياسة

التدوير الإلزامى لمكتب المراجعة، الحد من تقديم الخدمات الإستشارية للشركة محل المراجعة، السمعة الجيدة لمكتب المراجعة، وأخيراً إحتمال تعرض مكتب المراجعة للدعاوى القضائية.

وأشار كل من (Kim and Yi, 2009; Kilgore *et al*., 2011; Ettredge *et al*., 2014; Johnstone *et al*., 2014; Aobdia *et al*., 2015)إلى تأثير بعض المحددات ذات الصلة بمراقب الحسابات وفريق المراجعة على زيادة جودة المراجعة، **والتى تتمثل فى كل من؛** التأهيل العلمى والعملى لمراقب الحسابات ومختلف أعضاء فريق المراجعة وتطوير كفاءاتهم ومهاراتهم المختلفة، وكذلك حفاظ مراقب الحسابات على إستقلاله الذهنى والحقيقى لأداء عمله بموضوعية وحيادية، والمعرفة المتعمقة بطبيعة عمليات صناعة العميل ومختلف التعقيدات التشغيلية بها والمخاطر المُحتمل أن تواجه العميل، وأخيراً التدوير الإلزامى لمراقب الحسابات.

وأخيراً أتفق كل من(Kim and Yi, 2009; السيد، 2012) على تأثير بيئة الممارسة المهنية على جودة المراجعة، نتيجة لعدم إمكانية أداء عملية المراجعة بمعزل عن بيئة الممارسة المهنية، فإن جودة أدائها تتأثر بالعديد من العوامل البيئية، **والتى منها؛** مدى قوة بيئة الرقابة وتأثرها بالعوامل الثقافية السائدة، وكذلك مدى إهتمام الجهات التنظيمية بمهنة المراجعة والعمل على الإرتقاء بجودتها. كما تساهم البيئة القانونية القوية فى ضمان الالتزام بمعايير المراجعة والمحاسبة ذات الصلة، ومن ثم زيادة مصداقية القوائم المالية وثقة أصحاب المصالح، خاصة المستثمرين، فى تلك القوائم والإعتماد عليها فى إتخاذ قرارتهم الإستثمارية بصورة أكثر رشداً.

أما بشأن كيفية قياس جودة المراجعة فقد اتفق البعض (Alam and Petruska, 2012; Maria and Pavlovic, 2013;Aobdia *et al*., 2015; Cahan and Sun, 2015; Ching *et al*., 2015;Al-Nimer, 2015; Azinfar and Mohammadi, 2015; Omid, 2015; Cameran *et al*., 2016; Nawaiseh *et al*., 2016)على **إمكانية الاعتماد** على عدة **مؤشرات** لقياس جودة المراجعة **والتي منها؛** سلامة رأي مراقب الحسابات، حجم منشأة

المحاسبة والمراجعة، أتعاب عملية المراجعة، خبرة مراقب الحسابات، فترة بقاء شريك المراجعة، مستوى التحفظ المحاسبي المشروط، إدارة الأرباح، الأهمية النسبية للعميل، أداء الخدمات الاستشارية، الاستقلال، والتخصص الصناعي.

وبناء على ما سبق يخلص الباحث إلى إمكانية **تعريف جودة المراجعة** على أنها قدرة مراقبي الحسابات على اكتشاف التحريفات الجوهرية والتقرير عنها، ذلك بالإضافة لاعتماد تحقيقها على العديد من **المحددات ذات الصلة بمكتب المراجعة** والتى منها؛ التخصص الصناعى لمكتب المراجعة، حجم مكتب المراجعة، والإلتزام بسياسة التدوير الإلزامى لمكتب المراجعة. وكذلك **المحددات ذات الصلة بمراقب الحسابات وفريق المراجعة، والتى منها**؛ التأهيل العلمى والعملى لمراقب الحسابات ومختلف أعضاء فريق المراجعة، وتطوير كفاءاتهم ومهاراتهم المختلفة، وكذلك حفاظ مراقب الحسابات على إستقلاله الذهنى والحقيقى لأداء عمله بموضوعية وحيادية. **ذلك بالإضافة** لعدم تجاهل تأثير خصائص بيئة الممارسة المهنية، التى لا يمكن إغفال تأثيرها على ضمان أداء عملية المراجعة بالجودة المرتقبة، ومن ثم تحقيق الاستفادة القصوى من أثارها الإيجابية على مستخدمى القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات.

وأخيراً يتضح وجود العديد من المؤشرات التى يمكن الاستناد عليها عند قياس جودة المراجعة، نتيجة لعدم وجود مقياس مباشر يمكن الاعتماد عليه فى ذلك الصدد، والتى أمكن تقسيمها هى الأخرى إلى **مؤشرات مرتبطة بمراقب الحسابات ذاته،** والتى منها سلامة رأى مراقب الحسابات وخبرته واستقلاله ومدى تخصصه الصناعى وأدائه للخدمات الاستشارية، **ومؤشرات مرتبطة بمنشأة المحاسبة والمراجعة** كأتعاب عملية المراجعة وفترة بقاء شريك المراجعة والأهمية النسبية للعميل وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة، **وأخيرا المؤشرات المرتبطة بالشركة محل المراجعة** والتى منها مستوى التحفظ المحاسبي المشروط ومستوى إدارة الأرباح.

2/6- مردود جودة المراجعة على أصحاب المصالح:

نتيجة للدور الحيوى الذى تلعبه عملية المراجعة الخارجية فى ضمان دقة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية ومدى تمثيلها للواقع الحقيقى للشركة، فضلاً عن قدرتها على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين مختلف الأطراف ذات الصلة، أدى ذلك لزيادة الطلب على جودة المراجعة(Birjandi *et al.*, 2015).

و**يتمثل الهدف الأساسى لعملية المراجعة فى** إبداء مراقب الحسابات لرآيه الفنى المحايد على مدى خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية وتعبيرها، بصدق، عن كافة الجوانب الهامة المتعلقة بالشركة محل المراجعة (IAASB, 2013)، وهو ما يؤدى لزيادة ثقة مستخدمى القوائم المالية، وإمكانية الاعتماد على معلومات القوائم المالية، فى اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية وتقييم الوضع المالى وأداء الشركة، نتيجة لزيادة مصداقية القوائم المالية والارتقاء بجودتها.

وبناء على ذلك يمكن الإشارة إلى وجود العديد من الآثار الإيجابية الناجمة عن أداء عملية المراجعة بالجودة المرتقبة والتى يكون لها مردود إيجابى على مختلف أصحاب المصالح. **وفى ذلك السياق** أشار البعض (Okolie and Izedonmi, 2014; Kwon *et al.*, 2014; Birjandi *et al.*, 2015; Ching *et al.*, 2015; Goodwin and Wu, 2015; Nawaiseh *et al.*, 2016) إلى أن زيادة جودة المراجعة ترتبط سلبًا بممارسات إدارة الأرباح Earning Management، **نتيجة** لأن جودة المراجعة المرتفعة تنعكس في زيادة احتمال اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح وتقييد السلوك الانتهازي للمديرين، ومن ثم الحد من تلك الممارسات، وتدنية مستوى تلاعبات الأرباح المفصح عنها بقائمة الدخل. وهو ما ينعكس إيجابا على قرارات مستخدمى القوائم المالية، كالمساهمين والمستثمرين المحتملين والمقرضين وغيرهم.

وعلى نفس النحو أشار كل من (Okolie and Izedonmi, 2014; Aobdia *et al.*, 2015;Birjandi *et al.*, 2015)إلى تأثير جودة المراجعة المرتفعة إيجابا على القيمة السوقية للشركة، ومن ثم زيادة عوائد الأسهم، وهو ما يمثل مؤشراً إيجابياً للمستثمرين. كما توصل(Aobdia *et al.*, 2015)إلى تأثير إرتفاع

جودة المراجعة إيجابا على انخفاض تكاليف الاقتراض، وهو ما ينعكس على زيادة فرص حصول الشركة على التمويل الخارجى.

وأخيراً أشار (Ziaee, 2014)لانعكاس جودة المراجعة إيجاباً على الأداء المالى للشركة، وزيادة كفاءة الأسواق والعمل على الإستقرار المالى، نتيجة إلى أن أداء عملية المراجعة بالجودة المرتقبة يساعد فى كل من؛ ضمان مصداقية القوائم المالية، وزيادة الثقة فى الأسواق، وزيادة القدرة على إدارة المخاطر RM، دعم حوكمة الشركات، وفاعلية هيكل الرقابة الداخلية.

وبناء على ما سبق يخلص الباحث من تحليل الدراسات السابقة إلى وجود اتفاق فيما بينها، حول المردود الإيجابى لجودة المراجعة، **والذى ينعكس** بالتبعية إيجاباً على القرارات الاقتصادية لمختلف أصحاب المصالح، **ويزيد من** ضرورة الاهتمام والحاجة لأداء عملية المراجعة بالجودة المرتقبة، خاصة فى ظل زيادة وعى مستخدمى القوائم المالية للأثار الإيجابية الناجمة عن جودة المراجعة، **وهو ما يعتمد** بصورة جوهرية على بيئة الممارسة المهنية والثقافة السائدة ويختلف باختلاف ما إذا كانت الدولة من الاقتصاديات المتقدمة، كأمريكا وانجلترا وفرنسا، أو الاقتصاديات النامية كمصر.

3/6- ماهية الغش وأهم محدداته ومقاييسه:

يعتبر الغش بالقوائم المالية أحد المحركات الرئيسة لتتابع انهيارات الشركات وتفاقم الفضائح المالية (Ozkul and Pamukcu, 2012; Ching *et al.*, 2015)،**وهو ما أدى** لفقدان ثقة أصحاب المصالح في المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية، واعتبار هذه القوائم بمثابة قوائم مالية مضللة Fraudlent(Tyokoso and Tesgba, 2015).

وفيما يتعلق بماهية الغش؛ فيتضح أنه نتيجة لاعتبار الغش أحد التصرفات غير القانونية[1] التي تتم بصورة مُتعمدة وبسوء نية، من خلال اختراق الرقابة الداخلية

[1] **تُعرف التصرفات غير القانونية Illegal Acts**على أنها انتهاكات للقوانين أو اللوائح، والتي تتم من قبل الأطراف المتعاملين مع الشركة، سواء من داخلها أو خارجها (SAS No. 54) **كما أنها تتضمن** التلاعب بالقوائم المالية واختلاس الأصول والفساد المالي والرشاوى والإكراميات غير

للشركة والتحايل على القوانين لتحقيق مرتكبيها منافع خاصة (على، 2011؛ مشابط، 2010؛ عبد اللطيف، 2015)، فقد أتفقت **الإصدارات المهنية** (ISA No. 240; SAS No. 99)،وكذلك **الدراسات السابقة** (Ozkul and Pamukcu, 2012; Modugu *et al.*, 2012; Modugu and Anyaduba, 2013; Taheri *et al.*, 2014; Tyokoso and Tesgba, 2015)على إمكانية **اعتباره بمثابة** تحريفًا جوهريًا مُتعمدًا في القوائم المالية ينجم عن اختلاس الأصول و/أو إعداد قوائم مالية مضللة.

وأما فيما يتعلق **بالدوافع الرئيسية لارتكاب الغش** فيمكن إيجازها في كل من؛ تعرض إدارة الشركة لضغوط مالية حقيقية، مثل وجود ضغوط لمقابلة الأرباح المتوقعة، والهبوط المفاجئ في مستوى أرباح الشركة، ومحاولة الشركة لزيادة أسعار أسهمها، وضعف هيكل الرقابة الداخلية، وعدم فاعلية آليات حوكمة الشركات (مشابط، 2010؛ Ozkul and Pamukcu, 2012؛ عبد اللطيف، 2015).

كما تتمثل **مجالات ارتكاب الغش** في كل من؛ التلاعب، أو التعديل، في السجلات المحاسبية، وعدم التمثيل أو الحذف المُتعمد لبعض المعاملات، والتطبيق الخاطئ المُتعمد للمبادئ المحاسبية، وتسجيل قيود يومية زائفة، من خلال إدراج مبيعات وهمية في الدفاتير مثل مبيعات الأمانة (ISA No. 240; Ozkul and Pamukcu, 2012; Taheri *et al.*, 2014).

وأما بشأن إمكانية قياس الغش فى القوائم المالية؛ **فقد أشار كل من** (Carcello and Hermanson, 2008; Tugas, 2012;Shelton, 2014; Abdullahi and Mansor, 2015;Yusof *et al.*, 2015; Manurung and Harsika, 2015; Ruankaew, 2016)**إلى إمكانية قياس الغش** من خلال عدة نماذج تستند على العوامل المرتبطة بارتكاب الغش، والتى تتمثل فى كل من؛ **نموذج**

القانونية والابتزاز، **وبالتالي يمكن تقسيمها** إلى **تصرفات غير قانونية** ذات **تأثير مباشر** على القوائم المالية (كالغش) والتى تقع تحت نطاق مسئولية مراقب الحسابات، **وتصرفات غير قانونية** ذات **تأثير غير مباشر** على القوائم المالية (كالمخالفات البيئية وعمليات غسل الأموال Money Laundering) والتي تكون خارج نطاق عمل مراقب الحسابات (السواح، 2015)

مثلث الغش Fraud Triangle Modelوالذى يعتمد فى الأساس على ثلاثة عوامل رئيسة تتضمن كلاً من؛ **الحافز** الذي يتمثل في مواجهة الإدارة لضغوط خارجية أو داخلية تجعلها تسعى لتحقيق مستوى ربح معين، سواء أكان ذلك بشكل قانوني أو غير قانوني، و**الفرصة** التي تتمثل في توافر المناخ الملائم لارتكاب الغش، كوجود نقاط ضعف في هيكل الرقابة الداخلية يسهل اختراقها، **والتبرير** الذي يشير لقدرة الأفراد على تبرير ارتكابهم للغش.

وكإمتداد لنموذج مثلث الغش **أضاف** كلاً من (Ozkul and Pamukcu, 2012; Abdullahi and Mansor, 2015;Yusof *et al.*, 2015; Manurung and Harsika, 2015; Ruankaew, 2016)**عامل القدرة Capability**الذي يُشير للخصائص والمهارات الفردية لدى الأفراد، التي تُمكنهم من تحديد فرص ارتكاب الغش المتاحة بالشركة، إلى العوامل الثلاث المشار إليها أعلاه، فيما **يُعرفبنموذج Diamond Model of Fraud.**

وبالإضافة لذلك أشار (Tugas, 2012; Yusof *et al.*, 2015)إلى إمكانية تطوير نموذج Diamond، وظهور نموذج **Pentagon**الذى ينطوى على بعد/ عامل خامس، مرتبط بارتكاب الغش، وهو **التنظيم الخارجى External Regulatory** الذى يشير لمدى وجود آليات لضمان عدم اختراق القوانين واللوائح وتفعيل الجزاءات والعقوبات عند الخروج عنها.

وعلى نفس النحو أشار كل من (Pustylnick, 2011; Fanceschetti and Koschtial, 2012; Nia, 2015; Mahama, 2015) لامكانية تحديد الشركات المرتكبة للغش من عدمه، من خلال الاعتماد على **عدة نماذج أخرى** تتضمن كل من؛ نموذج Altman Z- Score، نموذج p Score، نموذج Beneish M- Score والتى يستند كل منها على احتساب عدة نسب توضح سبب واحتمال ومكان ارتكاب الغش. **وهى ما سيتم الاعتماد عليها فى قياس الغش بصورة عملية لاحقا.**

4/6- تحليل العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية ومنع الغش بالقوائم المالية واشتقاق فرض البحث:

نتيجة لاعتبار الغش **من** الأسباب الرئيسة لانهيار العديد من الكيانات الاقتصادية وتفاقم الأزمة المالية عالميًا ومحليًا (Alarlooq *et al.*, 2014; Taheri *et al.*, 2014)، **فقد أشار البعض** (Noor *et al.*, 2015; Tyokoso and Tesgba, 2015; Ching *et al.*, 2015) **إلى** ضرورة الاعتماد على **المراجعة الخارجية ذات الجودة** في كشف، والتقرير عن، الغش، من جهة والعمل بالتالي على منع ارتكابه بالقوائم المالية من جهة أخرى، وذلك حتى يمكن استعادة ثقة أصحاب المصالح وزيادة مصداقية المعلومات التى تحتويها القوائم المالية.

ويتتبع مسئولية مراقبي الحسابات بشأن الكشف، والتقرير عن، الغش، فقد اتفقت **الإصدارات المهنية** (ISA No. 240; SAS No. 99)وتم تأييدها من قبل الكثير من **الدراسات السابقة** (Chui and Pike, 2013; Taheri *et al.*,2014; Saladrigues and Grano, 2014; Wudu, 2014; Sarwoko and Agoes, 2014; Aobdia *et al.*, 2015)**على أنه يجب** على مراقبي الحسابات تخطيط وأداء عملية المراجعة لتوفير توكيد معقول، بشأن خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية، سواء أكانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وهو ما يشير إلى وقوع مسئولية الكشف والتقرير عن الغش على عاتق مراقبي الحسابات عند أداء عملية المراجعة.

وحتى يفي مراقب الحسابات بمسئوليته هذه يجب الالتزام بالعديد من المتطلبات والتي منها؛ ممارسة الشك المهني، وإجراء المناقشات مع فريق المراجعة، وفهم طبيعة وبيئة الشركة، وأداء الإجراءات التحليلية، وتصميم وأداء إجراءات مراجعة إضافية استجابةً للمخاطر، وتقييم أدلة المراجعة المتحصل عليها، والاستفسار من الإدارة والمسئولين عن الحوكمة لتحديد مجالات ارتكاب الغش[1] (ISA No. 240; SAS No. 99).

[1] **يجب على مراقب الحسابات الانسحاب عند** مواجهة ظروف استثنائية تتعلق بوجود تحريف جوهرى قد يحد من قدرته على أداء عمله بكفاءة وفاعلية، ويشكك في قدرته على الاستمرار، **والحصول**

وبشأن العلاقة بين جودة المراجعة وخلو القوائم المالية من الغش؛ فقد توصل كل من[1] (Sarwoko and Agoes, 2014; Saladrigues and Grano, 2014; Wudu, 2014; Birjandi *et al.*,2015; Caskey and Laux, 2015)إلى وجود علاقة سلبية بين جودة المراجعة الخارجية ووجود الغش، وذلك من خلال؛ تخطيط وأداء إجراءات المراجعة الكافية للكشف، والتقرير عنه، وأداء المزيد من الإجراءات الإضافية لضمان تتبع كافة احتمالات ارتكابه، وهو ما يؤدي لإضفاء الثقة على القوائم المالية التي تمت مُراجعتها وضمان إمكانية اعتماد أصحاب المصالح عليها.

وبشأن علاقة جودة المراجعة، مقاسة بدلالة **مستوى التحفظ المحاسبي المشروط،** بالغش بالقوائم المالية، **فإنه نتيجة** لزيادة مستوى التحفظ المحاسبي، في ظل ارتفاع جودة المراجعة من جهة، وارتباط مستوى التحفظ إيجابًا بقدرة مراقبي الحسابات على الكشف، والتقرير عن، الغش من جهة أخرى (Maria and Pavlovic, 2013; Caskey and Laux, 2015; Paskaki and Kheradyar, 2015; Smii, 2016)، فإن جودة المراجعة الخارجية، مقاسة بدلالة مستوى التحفظ المحاسبي، ترتبط سلبًا بوجود الغش في القوائم المالية.

ويخلص الباحث مما سبق إلى وجود دور فعال للمراجعة الخارجية، خاصة إذا كانت ذات جودة، في منع الغش. **ونتيجة لوجود** إتفاق عام فيما بين الدارسات، بشأن ارتباط جودة المراجعة سلبًا بوجود الغش، من خلال زيادة كفاءة وفاعلية إجراءات

على إقرارات مكتوبة من الإدارة بشأن مسئوليتها عن تصميم وتشغيل، والحفاظ على، هيكل الرقابة الداخلية لمنع واكتشاف الغش (ISA No. 240)

[1] **اتضح للباحث من تحليل الدراسات السابقة** ذات الصلة قيامها بالتحقق من **الأثر الضمني لزيادة** جودة المراجعة، **من خلال** العديد من المحددات **والتي منها**؛ التأهيل العلمي والعملي لمراقب الحسابات، والتدريب الكافي، والأتعاب، واستقلال مراقب الحسابات وموضوعيته، والتدوير الإلزامي لمراقب الحسابات (يعبر عن فترة بقاء مراقب الحسابات مع العميل)، ومستوى التحفظ المحاسبي، ورأي مراقب الحسابات وغيرها من المحددات الأخرى **من جهة**، على **كفاءة وفاعلية** إجراءات المراجعة في الكشف والتقرير عن الغش ومن ثم منع ارتكابه بالقوائم المالية، **من جهة أخرى**.

المراجعة في الكشف والتقرير عنه، **يتفق الباحث معها** وبالتالي يمكن **اشتقاق فرض البحث**، على النحو التالي:

ف1: ترتبط جودة المراجعة الخارجية سلباً بوجود الغش في القوائم المالية.

5/6- المتغيرات الرقابية المحددة للعلاقة بين جودة المراجعة والغش فى القوائم المالية:

لتحقيق هدف البحث الأساسي وإضفاء الثقة على نتائجه المحتملة، اتضح للباحث، من تتبع الدراسات السابقة ذات الصلة، (Ziaee, 2014; Ani, 2014; Tyokoso and Tsegba, 2015; Ching *et al.*, 2015; Smii, 2016; Nawaiseh *et al.*, 2016) أهمية الأخذ فى الاعتبار لكافة المتغيرات الرقابية التى من المُحتمل أن تؤثر على العلاقات محل الدراسة.

وفى ذلك السياق اتفق كل من (Lennox *et al.*, 2014; Svanberg and Ohman, 2015; Deng *et al.*, 2014;Johnstone *et al.*, 2014; Bills *et al.*, 2015; Cahan and Sun, 2015; Ahsan and Shahneaz, 2015; Ball *et al.*, 2015;Smii, 2016; Nawaiseh *et al.*, 2016) **على وجود العديد من المتغيرات المرتبطة بعملية المراجعة والقائم بها، والتى تؤثر** على الارتقاء بجودة عملية المراجعة ومن ثم قدرتها على ومنع ارتكاب الغش **والتى منها**؛ خبرة مراقب الحسابات، والأهمية النسبية للعميل، وأداء الخدمات الإستشارية[1]، وأتعاب عملية

---

[1] **تعتبر الخدمات الاستشارية Other Management Consulting** أحد **الخدمات غير التوكيدية Non Assurance Services** التى يقوم بها مراقب الحسابات، من خلال تقديم المشورة والمساعدة لإدارة الشركة، **كما أنها تتضمن** أيضا **خدمات الضرائب** Tax Services**وخدمات المحاسبة وإعداد القوائم المالية** Accounting and bookkeeping Services. **ويتضح خروج** تلك الخدمات **عن** نطاق **الخدمات التوكيدية Assurance Services** التى يقوم بها مراقب الحسابات لتحسين جودة المعلومات المحاسبية (Arens, 2014). **وهو ما يشير** لإمكانية تأثير أدائها على موضوعية واستقلال مراقب الحسابات، عند أداء عمله.

المراجعة، وتطبيق سياسة التدوير الإلزامي، والاستقلال، والتخصص الصناعى[1]، والاعتماد على عملية المراجعة المشتركة[2]، وممارسة العملاء للضغط على مراقبى الحسابات لتخفيض عملية المراجعة، وحجم مكتب المراجعة.

وعلى نفس النحو أشار البعض (Okoli *et al.*, 2013; Okolie and Izedonmi, 2014; Tyokoso and Tsegba, 2015; Omid, 2015; Nawaiseh *et al.*, 2016) **إلى وجود العديد من المتغيرات الرقابية الأخرى المرتبطة بالشركة محل المراجعة والتى منها**؛ حجم شركة، العائد على الأصول، نسبة التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، نسبة الرفع المالي، العائد على حقوق الملكية، القيمة المطلقة للاستحقاقات، العائد على المبيعات، ومعدل نمو الشركة، **وكلها** متغيرات ترتبط بالخصائص التشغيلية للشركة.

وسوف **يركز الباحث** على أثر كل من؛ **حجم الشركة** كأحد المتغيرات الرقابية ذات الصلة بالشركة محل المراجعة، **وحجم مكتب المحاسبة والمراجعة** كأحد المتغيرات الرقابية ذات الصلة بعملية المراجعة. **نظرً** الجوهرية تأثير كل منها على هذه العلاقة محل الدراسة، من وجهه نظر الباحث وذلك على غرار العديد من الدراسات (Okoli *et al.*,2013; Ani, 2014; Tyokoso and Tsegba, 2015; Ching *et al.*,2015; Omid, 2015; Smii, 2016 Nawaiseh *et al.*, 2016) **ويرى الباحث** أن منهجية البحث يجب أن تتضمن البحث عن دليل عملي، من القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، يُمَكن الباحث من الإجابة على **السؤالين التاليين:**

---

[1] **يشير التخصص الصناعي Industry Specialization** إلى وجود فهم عميق وخبرة طويلة للمراجع بطبيعة الأعمال الخاصة بصناعة العميل وكيفية تطبيق المعالجات المحاسبية والقدرة على تحديد كافة التحديات التشغيلية، التى من الممكن ان تواجه الصناعة (Sarwoko and Agoes, 2014)

[2] **تُشير عملية المراجعة المشتركة** إلى القيام بعملية المراجعة بشكل متزامن وبصورة منفصلة بين مكتبي مراجعة وتقسيم العمل فيما بينهما، وكذلك فحص كلاً منهما لعمل الأخر وإصدار تقرير مراجعة واحد يوقعان عليه معاً (Deng *et al.*, 2014)

س1: هل تختلف قوة الارتباط السلبى بين جودة المراجعة الخارجية ووجود الغش بالقوائم المالية، باختلاف حجم الشركة محل المراجعة؟

س2: هل تختلف قوة الارتباط السلبى بين جودة المراجعة الخارجية ووجود الغش بالقوائم المالية، باختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة؟

6/6- منهجية البحث:

تحقيقًا لهدف البحث، ومن ثم اختبار فرضه، والإجابة على الأسئلة الخاصة بالمتغيرات الرقابية، سيتم القيام بدراسة تطبيقية. وفيما يلي عرض الباحث لكل من؛ أهداف الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، توصيف وقياس متغيرات الدراسة، أدوات وإجراءات الدراسة، وأدوات التحليل الإحصائي، نتائج اختبار فرض البحث والإجابة على الاسئلة الخاصة بالمتغيرات الرقابية **وذلك على النحو التالي:**

1/6/6- أهداف الدراسة التطبيقية:

تستهدف **الدراسة التطبيقية** اختبار العلاقة بين جودة المراجعة والغش بالقوائم المالية، وأثر بعض المتغيرات الرقابية، كحجم الشركة وحجم مكتب المحاسبة والمراجعة، على هذه العلاقة، **وذلك قياسا** على كل من (Gul *et al.*, 2003; Okolie and Izedonmi, 2014; Taheri *et al.*, 2014; Nawaiseh *et al.*, 2016)

2/6/6- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من 2012 وحتى 2015. **ولاختيار** عينة حكمية من هذا المجتمع **سيتم استبعاد** المؤسسات المالية من حيز الدراسة، نظراً لاختلاف طبيعة نشاطها عن الشركات الصناعية والتجارية، وكذلك الشركات التي خرجت من التسجيل في بورصة الأوراق المالية والشركات التي لم يتمكن الباحث من الحصول على القوائم المالية لها، وكذا الشركات التي تعد قوائمها المالية بعملة أجنبية والشركات غير المتسقة في السنوات المالية، **وذلك قياسا على** (Perols and Lougee, 2011; Okolie and Izedonmi, 2014; Taheri *et al.*, 2014; Nawaiseh *et al.*, 2016).

3/6/6- توصيف وقياس متغيرات الدراسة: بالرجوع إلى فرض الدراسة وكذا الاسئلة الخاصة بالمتغيرات الرقابية، يمكن توصيف وقياس متغيرات الدراسة، **على النحو التالى:**

أ- **جودة المراجعة**(Audit quality (AQ:

يقصد بها قدرة مراقبي الحسابات على اكتشاف التحريفات الجوهرية والتقرير عنها (Al- khaddash *et al.*, 2013; Ziaee, 2014; Omid, 2015; Ching *et al.*, 2015; Nawaiseh *et al.*, 2016) **وتم قياسها** بدلالة **مستوى التحفظ المحاسبي المشروط** Accounting Conditional Conservatism (AC)، **الذي يقصد به** عدم التأكد المحيط بعملية إعداد القوائم المالية والذي ينعكس في الميل نحو الاعتراف المبكر بالأخبار السيئة مع تدنية قيم صافي الدخل وصافي الأصول (Smii, 2016)، **كما سيتم قياس** مستوى التحفظ المحاسبي المشروط باستخدام **نموذج قيم صافي الأصول** Market to Book (MTB)[1] من خلال **المعادلة** التالية:

MTB= القيمة السوقية لحقوق الملكية ÷ القيمة الدفترية حقوق الملكية

فإذا كانت نسبة MTB أكبر من الواحد يشير ذلك إلى أن النظام المحاسبي يدني القيمة الدفترية لصافي الأصول عن قيمتها السوقية، وهو ما يعبر عن ممارسة الشركة للتحفظ المحاسبي، ومن ثم زيادة جودة المراجعة (Wang, 2009؛ الصيرفي، 2015).

ب- **الغش بالقوائم المالية** (Fraud (F:

يعرف الغش على أنه تحريف جوهري مُتعمد في القوائم المالية ناتج عن إعداد الإدارة قوائم مالية مضللة لتحقيق مصالحها الشخصية، أو قيام العاملين باختلاس

[1] **اعتمد الباحث على نموذج MTB لقياس التحفظ المحاسبي** لاعتباره مقياسًا تراكميًا لأثر التحفظ، منذ تاريخ تأسيس الشركة وحتى تاريخ القياس فضلاً عن عدم حاجته لبيانات سلسلة زمنية (Wang, 2009)، **وهو ما يلائم طبيعة البحث الحالي.**

الأصول (SAS No. 99; ISA No. 240; Perols and Lougee, 2011; Franceschetti and Koschtial, 2012; Sarwoko and Agoes, 2014).

ونتيجة لعدم وجود قاعدة بيانات لتصنيف وتحديد الشركات المُرتكبة لحالات الغش عن غيرها **تم قياسه** بالاستناد إلى **نماذج** اكتشاف احتمال وجود الغش بالقوائم المالية، **والدمج** بين نتائجها لتحسين معدل دقة التنبؤ بالتلاعبات ليصل إلى 96,55% (Pustylnick, 2011؛ عبد اللطيف، 2015). كما تم تصنيف الشركة على أنها مرتكبة للغش إذا أشارت نتائج أي نموذجين من تلك النماذج إلى وجود الغش بقوائمها المالية(عبد اللطيف، 2015)،**وفيما يلى استعراض تلك النماذج** وفقا لكل من (Pustylnick, 2011; Fanceschetti and Koschtial, 2012; Nia, 2015; Mahama, 2015)، **على النحو التالي:**

ب/1- **نموذج Altman Z- Score:**

يستخدم نموذج Altman Z للتنبؤ بالتعثر المالي للشركة والتحقق من مدى صحتها المالية[1](عبد اللطيف، 2015)، **وهو ما يمكن** اعتباره إنذارًا مبكرًا لاحتمال التلاعب (الغش) ومقياس مبدائي لتحديد الشركات التي من المُحتمل أن تتلاعب بقوائمها المالية (Pustylnick, 2011; Nia, 2015; Mahama, 2015).

وللتحقق من مدى **التعثر المالي** للشركة سيتم **حساب قيمة Z** وفي حالة **زيادتها عن 2,99** تشير **لعدم تعرض** الشركة للتعثر المالي، أما في **حالة انخفاضها عن 1,81** تشير **لتعرض** الشركة للتعثر المالى، **وهو ما يمكن توضيحه** وفقا (Nia, 2015; Mahama, 2015) **كما يلي:**

[1]تعبر **الصحة المالية** Financial Healthللشركة عن قدرتها على مواجهة الفشل المالي Financial Failure.ولقياسها يتم الاعتماد على مؤشر ترجيحي لمختلف العناصر التي تعبر عن القدرة المالية للشركة، كالسيولة والربحية، ذلك مع الأخذ في الاعتبار حجم وعمر الشركة كمحددات للمؤشر. كما تعتبر الدرجة المتحصل عليها من المؤشر دليلا على الفشل المالي، والتي ترتبط عكسياً بالصحة المالية للشركة (علي، 2014).

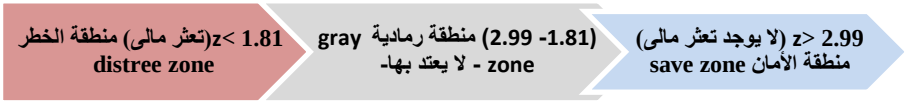

وذلك **بالاعتماد على المعادلة التالية:**

$$Z= 1.2*X1+ 1.4* X2+ 3.3* X3+ 0.6*X4+ 1.0* X5$$

حيث:

X1= رأس المال العامل ÷ إجمالي الأصول.

X2= الأرباح المحتجزة ÷ إجمالي الأصول.

X3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب ÷ إجمالي الأصول.

X4= القيمة السوقية لحقوق الملكية÷ القيمة الدفترية لإجمالي الديون.

X5= صافي المبيعات ÷ إجمالي الأصول.

ب/2- نموذج P- Score:

يساعد نموذج **P- Score** في التنبؤ باحتمال التلاعبات في القوائم المالية من خلال التلاعب في الإيرادات والأصول غير الملموسة كالشهرة، **وللتحقق من احتمال** وجود الغش سيتم تقدير قيمة ΔPومقارنتها بقيمة ΔZ – نتيجة لاعتباره تطويرا لنموذج **Altman Z** – **فإذا كانت** (ΔZ<ΔP) يشير ذلك لاحتمال وجود غش في القوائم المالية (Pustylnick, 2011؛ عبد اللطيف، 2015). **وسيتم قياسه بالاعتماد على المعادلة التالية:**

$$P = 1.2*X1+ 1.4* X2+ 3.3* X3+ 0.6*X4+ 1.0* X5$$

حيث: (X1): حقوق الملكية ÷ إجمالي الأصول، (X2, X3, X4, X5) يتم حسابهم كما سبق.

سيتم الاعتماد على المعادلتين التاليتين ΔP، ΔZ: ولحساب

$$\Delta Z = \frac{Z(t) - Z(t-1)}{|Z(t-1)|} \qquad ؛ \Delta P = \frac{P(t) - P(t-1)}{|P(t-1)|}$$

ب/3- نموذج Beneish M- Score **:**

يساعد نموذج **Beneish M في التحقق** من احتمال ارتكاب الغش بالاعتماد على (8) مؤشرات. **كما يمكن** الاستناد على تلك المؤشرات **بصورة منفصلة** لتحديد مجال ارتكاب الغش وتصنيف الشركة على أنها مرتكبة للغش في حالة إشارة اثنين، أو أكثر، من تلك المؤشرات لذلك (عبد اللطيف، 2015)،**أو الدمج بينها** بتقدير قيمة M لتحديد احتمال تعرض الشركة للغش، **وإذا كانت** (M > -2.22)يشير ذلك لاحتمال ارتكاب الغش (Fanceschetti and Koschtial, 2012; Mahama, 2015; Nia, 2015).

وسيتم حساب قيمة M **بالمعادلة التالية:**

M= -4.84+ 0.920 DSRI+ 0.528 GMI+ 0.404 AQI+ 0.892 SGI+ 0.115 DEPI – 0.172 SGAI+ 4.679 TATA – 0.327 LVGI

ويتتبع مؤشرات نموذج **Beneish M** يمكن **تصنيفها** إلى مجموعتين؛ تعبر **المجموعة الأولى** عن وجود تلاعبات في الأرباح باختلاف مجالها، بينما تعبر **المجموعة الثانية** عن الاستعداد للانخراط في تلاعبات الأرباح (Mahama, 2015). **و** سيتم تناول تلك المؤشرات **قياسًا** على (عبد اللطيف، 2015؛ Mahama, 2015; Nia, 2015) **كما يلي:**

ب/3/1- المجموعة الأولى:

❖ **مؤشر العملاء** Day Sales in Receivables Index (DSRI):

يقارن هذا المؤشر بين نسبة المبيعات المسجلة في حساب العملاء في السنة الحالية والسنة السابقة، **وإذا كانت** (DSRI > 1) **يشير ذلك** لاحتمال ارتكاب الغش من خلال المبالغة Overstatementفي مبيعات السنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة، **والتي قد** تنجم عن وجود عمليات غير عادية مثل وجود مبيعات في نهاية الشهر. **ويتم حسابه كما يلي:**

$$DSRI = \frac{\frac{\text{عملاء}(t)}{\text{مبيعات}(t)}}{\frac{\text{عملاء}(t-1)}{\text{مبيعات}(t-1)}}$$

❖ **مؤشر جودة الأصل** Asset Quality Index (AQI):

يقيس هذا المؤشر جودة الأصل من خلال حساب نسبة الأصول الثابتة غير الملموسة إلى إجمالي الأصول، **وإذا كانت** (AQI > 1)يشير ذلك لانخفاض جودة الأصول ومن ثم احتمال التلاعب في الأرباح من خلال زيادة الأصول غير الملموسة. **ويتم حسابه كما يلي:**

$$AQI = \frac{\frac{(t)\left(PPE+\text{الأصول المتداولة}\right)-1}{\text{إجمالي الأصول(t)}}}{\frac{(t-1)\left(PPE+\text{الأصول المتداولة}\right)-1}{\text{إجمالي الأصول(t-1)}}}$$

❖ **مؤشر الإهلاك** Depreciation Index (DEPI):

يقارن هذا المؤشر بين نسبة إهلاك الأصول الثابتة PPE (المباني، المعدات،....) للسنة السابقة مقارنة بالسنة الحالية، **فإذا كانت** (DEPI > 1)يشير ذلك لاحتمال ارتكاب الغش في الأرباح من خلال التباطؤ في إهلاك الأصول، والمغالاة في تقدير العمر الإنتاجي للأصل. **ويتم حسابه كما يلي:**

$$DEPI = \frac{\frac{(t-1)\left(\text{مصروف الإهلاك}\right)}{(t-1)\left(PPE+\text{مصروف الإهلاك}\right)}}{\frac{(t)\left(\text{مصروف الإهلاك}\right)}{(t)\left(PPE+\text{مصروف الإهلاك}\right)}}$$

❖ **مؤشر نسبة إجمالي الاستحقاقات إلى إجمالي الأصول** Total Accruals to total Assets Index (TATA):

يقيس هذا المؤشر جودة التدفقات النقدية للشركة، أي مدى تولد المبيعات على أساس نقدي، **وكلما زادت** قيمة نسبة TATA يشير ذلك للتلاعب في الأرباح، من خلال زيادة الاستحقاقات الاختيارية، **ويتم حسابه كما يلي:**

$$TATA = \frac{\{\Delta\text{رأس المال العامل} - \Delta\text{ النقدية} - \Delta\text{ضريبة الدخل المدفوعة} - \Delta\text{الجزء الجارى من الديون طويلة الأجل} - \text{مصروف الإهلاك(t)}\}}{\text{إجمالى الأصول(t)}}$$

ب/2/3- المجموعة الثانية:

❖ **مؤشر هامش الربح** Gross Margin Index (GMI):

يقيس هذا المؤشر نسبة هامش الربح للسنة السابقة إلى السنة الحالية، **فإذا كانت** (GMI> 1)يشير ذلك لاحتمال تعرض الشركة للتلاعب في الأرباح، **ويتم حسابه كما يلي:**

$$GMI = \frac{\{\text{المبيعات}(\mathbf{t-1}) - \text{تكلفة المبيعات}(\boldsymbol{t-1})\} / \text{المبيعات}(\boldsymbol{t-1})}{\{\text{المبيعات}(\mathbf{t}) - \text{تكلفة المبيعات}(\boldsymbol{t})\} / \text{المبيعات}(\boldsymbol{t})}$$

❖ **مؤشر نمو المبيعات** Sales Growth Index (SGI):

يقيس هذا المؤشر النمو في المبيعات، **فإذا كانت** (SGI > 1) يشير ذلك لاحتمال ارتكاب للغش في الأرباح، نتيجة لزيادة مبيعات السنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة، **ويتم حسابه كما يلى:**

$$SGI = \frac{\text{المبيعات}(\mathbf{t})}{\text{المبيعات}(\mathbf{t-1})}$$

❖ **مؤشر المصروفات البيعية والإدارية** Sale, General and Administrative Expenses Index (SGAI):

يقيس هذا المؤشر مدى التغير في نسبة المصروفات البيعية والإدارية إلى المبيعات بالسنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة، **فإذا كانت** (SGAI < 1) يشير ذلك لاحتمال الغش في الأرباح من خلال تأجيل المصروفات، **ويتم حسابه كما يلي:**

$$SGAI = \frac{\dfrac{(t)\left(\text{المصروفات والإداريةالبيعية}\right)}{(t)\left(\text{المبيعات}\right)}}{\dfrac{(t-1)\left(\text{المصروفات البيعية والإدارية}\right)}{(t-1)\left(\text{المبيعات}\right)}}$$

❖ **مؤشر الرفع المالي**(Leverage Index (LVGI:

يقيس هذا المؤشر مدى التغير في نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول للسنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة، **فإذا كانت** (LVGI > 1) يشير ذلك لاحتمال تعرض الشركة للغش في القوائم المالية، **ويتم حسابه كما يلي:**

$$LVGI = \frac{\{\text{الالتزامات طويلة الأجل}(\mathbf{t}) + \text{الالتزامات المتداولة}(\boldsymbol{t})\} / \text{إجمالى الأصول}(\boldsymbol{t})}{\{\text{الالتزامات طويلة الأجل}(\mathbf{t-1}) + \text{الالتزامات المتداولة}(\boldsymbol{t-1})\} / \text{إجمالى الأصول}(\boldsymbol{t-1})}$$

ج- المتغيرات الرقابية:

ج/1- حجم الشركة Log SIZE :

يعتبر أحد الخصائص المميزة للشركة التي يتم الاعتماد عليها لتفسير الاختيار المحاسبي بين البدائل المرتبطة بوظيفة القياس، وكذلك درجة الإفصاح المحاسبي(على، 2014) **وتم قياسه** من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي القيمة الدفترية للأصول قياسًا على (Okolie *et al*., 2013; Lennox *et al*., 2014; Ettredge *et al*., 2014; Noor *et al*., 2015; Ching *et al*., 2015)

ج/2- حجم مكتب المحاسبة والمراجعة(SIZE Audit Firm (SIZE AF:

يقصد به مدى سيطرة المكتب على نسبة كبيرة من العملاء فى سوق مهنة المحاسبة والمراجعة خاصة ذوى الأصول والإيرادات الضخمة (السيد، 2012) **وتم قياسه** من خلال **اللوغارتيم** الطبيعى لإجمالى أصول عملاء مكتب المحاسبة والمراجعة (السيد، 2012)، أو **كمتغير ضمن** يأخذ (1) إذا كان مكتب المراجعة من Big4 ويأخذ (0) إذا كان مكتب المراجعة Non Big4 قياساً على (Johnstone *et al*., 2014; Kwon *et al*., 2014; Ball *et al*., 2015; Omid, 2015)

4/6/6- أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية:

لتحقيق هدف الدراسة تم الاستناد على البيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية لشركات العينة، وتجهيز البيانات لاختبار فرض الدراسة، **وذلك من خلال تقدير احتمال وجود الغش** بالشركات التي تعاني من التعثر المالى، **بالاستناد** على كل من؛ نموذج Altman Z Score، نموذج P- Score، ونموذج Beneish M Score**وتصنيفها** إلى شركات تعاني (لا تعاني) من وجود الغش بقوائمها المالية.

وهو ما يشير لتقسيم الشركات محل الدراسة إلى مجموعتين وهما؛ **المجموعة (أ)** المرتكبة للغش، **والمجموعة (ب)** الشركات غير المرتكبة للغش. **ثم يلى ذلك التحقق** من جودة المراجعة، مقاسة بمستوى التحفظ المحاسبي المشروط، بالاعتماد على نموذج قيم صافي الأصول (MTB)بمختلف الشركات محل الدراسة باختلاف مجموعتي الدراسة.

وبمجرد الانتهاء من احتساب مختلف متغيرات البحث المستهدف اختبارها، تم وضعها فى شكل جداول الكترونية باستخدام برنامج Microsoft Excel، تمهيداً لإجراء الاختبار والتحليل الإحصائى. ولاختبار العلاقة محل الدراسة تم **الاعتماد** على **أسلوب الارتباط** الخطي البسيط، اعتمادًا على معامل الارتباط بيرسون، فضلاً عن الاعتماد على أساليب الإحصاء الوصفى، كمقاييس التشتت، التى تتمثل فى الحد الأقصىMax، والحد الأدنىMin، والانحراف المعيارىStd.D،ومقاييس النزعة المركزية التى تتمثل فى الوسط الحسابىMean، والوسيطMedian.

5/6/6- نتائج الدراسة التطبيقية:

تحقيقاً لهدف البحث الأساسى، واختبار فرضه، تم الاعتماد على أسلوب معامل الارتباط الخطى البسيط من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون، وذلك عند مستوى معنوية[1] (0.05)، وفيما يلى عرض للنتائج:

بدءاً بنتائج **الإحصاءات الوصفية** المرتبطة بمتغيرات النموذج، على النحو التالى:

[1] **يُمثل** مستوى المعنوية P- Value، أو ما يطلق عليه ,SigAsymp، أصغر قيمة لرفض فرض العدم، فإذا كان مستوى دلالة الاختبار أصغر من دلالة فرض العدم، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل عند مستوى ثقة (P.Value -1) (نشوان، 2005).

Table (1)
Statistics

		fraud	Audit quality	Size	Log size
N	Valid	400	400	400	400
	Missing	0	0	0	0
Mean		.46	1.64	.5850	8.6697
Median		.00	1.01	1.0000	8.6933
Std. Deviation		.499	3.054	.49334	.77644
Minimum		0	0	.00	5.36
Maximum		1	52	1.00	10.45

حيث أن: (fraud) مدى وجود الغش فى القوائم المالية، وتمثل (audit quality) جودة المراجعة، و(log size)حجم الشركة، (size)حجم منشأة المحاسبة والمراجعة.

ويتحليل الجدول السابق تبين انخفاض متوسط المتغير fraudعن قيمة انحرافه المعيارى بصورة أصغر، مقارنة بمقدار إنخفاض متوسط متغير audit qualityعن قيمة انحرافه المعيارى، وهو ما يشير إلى زيادة التقلبات فى متغير جودة المراجعة audit quality، ووجود العديد من القيم الشاذة، التى قد تؤثر على الوسط الحسابى للمتغير (نشوان، 2005).**وهو ما تم تأييده** من خلال تحليل قيمة الوسيط للمتغيرات ومقارنتها بالوسط الحسابى، **والذى أشار** هو الآخر إلى انخفاض الوسيط عن الوسط الحسابى للمتغير fraudبصورة أكبر، مقارنة بانخفاض قيمة الوسيط للمتغيرqualityعنه وسطه الحسابى.

وللتحقق من العلاقة بين جودة المراجعة، مقاسة بالتحفظ المحاسبى ومدى وجود الغش بالقوائم المالية، **تم اختبار الفرض الرئيسى للبحث على مرحلتين.** تتمثل **المرحلة الأولى** فى التحقق من مدى وجود ارتباط معنوى بيم جودة المراجعة ووجود الغش ، وذلك من خلال إعادة صياغة الفرض بصورة يمكن اختبارها إحصائيا. كما

تتمثل **المرحلة الثانية** فى التحقق من مدى قوة علاقة الارتباط بين المتغيرين، من خلال معامل الارتباط، وذلك على النحو التالى:

H_0: لا ترتبط جودة المراجعة الخارجية سلباً بوجود الغش في القوائم المالية.

H_1: ترتبط جودة المراجعة الخارجية سلباً بوجود الغش في القوائم المالية.

$$H1_{0:}\ P \geq 0$$

$$H1_{1:}\ p < 0$$

ولقبول، أو رفض، فرض العدم تم التحقق من قيمة P-value، حيث يتم رفض فرض العدم الاحصائى وقبول الفرض البديل اذا كانت قيمة <P-value 5% وذلك عند مستوى ثقة 95%بمعنى أن هناك درجة ارتباط سلبية ومعنوية بين جودة المراجعة ووجود الغش فى القوائم المالية، ويتم قبول فرض العدم إذا كانت قيمة P– value> 5%، **وذلك على النحو التالى:**

جدول(2)

المتغيرات	معامل الارتباط	p- value
جودة المراجعة Quality وجود الغش Fraud	**0.020–**	**0.347**

وبتحليل الجدول السابق تبين وجود علاقة ارتباط سلبى ضعيف، وغير معنوى، بين جودة المراجعة ووجود الغش فى القوائم المالية، نتيجة لأن قيمة P– Value أكبر من (0.05). وهو ما يشير لقبول فرض العدم ورفض الفرض البديل ومن ثم رفض الفرض الرئيسى للبحث القائل؛ **ترتبط جودة المراجعة الخارجية سلباً بوجود الغش في القوائم المالية،** وهو ما لا يتسق مع ما توصل إليه كل من (Saladrigues and Grano, 2014; Wudu, 2014; Tyokoso and Tsegba, 2015; Birjandi *et al.*,2015; Caskey and Laux, 2015).

ويخلص الباحث مما سبق إلى عدم وجود ارتباط سلبى بين جودة المراجعة ووجود الغش فى القوائم المالية، وهو ما يشير لعدم قدرة المراجعة ذات الجودة

المرتفعة على منع ارتكاب الغش بالقوائم المالية، وذلك على النقيض مما توصلت إليه العديد من الدراسات ذات الصلة. **ويرى الباحث** أنه يمكن تفسير ذلك التناقض بين نتائج الدراسة الحالية والدراسات السابقة إلى اختلاف بيئة تطبيق الدراسة، واعتبارها أحد دول اقتصاديات النامية، والتى تتسم بخصائص تؤثر بشكل جوهرى على الحد من المردود الإيجابى المرجو من جودة المراجعة. **ذلك بالإضافة لعدم** وجود تنظيم مهنى لمهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر يعمل على تفعيل المسئولية القانونية التى تقع على عاتق مراقبى الحسابات عند عدم أداء عملية المراجعة بالجودة المرجوة.

أما بشأن تأثير **المتغيرات الرقابية** على قوة علاقة الارتباط السلبى بين جودة المراجعة ووجود الغش فى القوائم المالية، بدءاً **بحجم الشركة، تم إجراء مقارنة بين نتائج اختبار الارتباط فى ظل وجود/ عدم وجود المتغير الرقابى كما يلى:**

جدول (3)

المتغيرات	**فى ظل تجاهل حجم الشركة كمتغير رقابي**		**فى ظل الأخذ فى الاعتبار لحجم الشركة كمتغير رقابي**	
	Correlation. Coefficients	**P-Value**	**Correlation. Coefficients**	P-Value
Fraud Quality	**0.020–**	**0.347**	**0.020–**	0347

وبتحليل الجدول السابق؛ تبين عدم اختلاف قوة معامل الارتباط ومعنويته،فى ظل الأخذ فى الاعتبار لحجم الشركة كمتغير رقابى مقارنة بحالة عدم أخذه فى الحسبان، **وهو ما يشير** لعدم تأثير حجم الشركة على العلاقة محل الدراسة **ويتناقض مع** ما توصلت إليه الدراسات السابقة (Yasar, 2013; Okoli *et al.*, 2013; Okolie and Izedonmi, 2014; Tyokoso and Tsegba, 2015; Omid, 2015)

ويخلص الباحث مما سبق إلى عدم قدرة حجم الشركة، كمتغير رقابى، على تحسين قوة العلاقة محل الدراسة، **وهو ما يشير** إلى عدم قدرة جودة المراجعة على منع ارتكاب الغش بالقوائم المالية باختلاف حجم الشركة محل المراجعة، **ويعتقد الباحث** بإنه يمكن تفسير تناقص نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه الدراسات

السابقة إلى اختلاف بيئة الممارسة المهنية فى مصر والتى تتسم بعدم كفاءة سوق رأس المال.

أما فيما يتعلق بحجم منشأة المحاسبة والمراجعة، **تم إجراء مقارنة بين نتائج اختبار الارتباط فى ظل وجود/ عدم وجود المتغير الرقابى:**

المتغيرات	فى ظل تجاهل حجم منشأة المحاسبة والمراجعة كمتغير رقابي		فى ظل الأخذ فى الاعتبار لحجم منشأة المحاسبة والمراجعة كمتغير رقابى	
	Correlation. Coefficients	P-Value	Correlation. Coefficients	P-Value
Fraud Quality	**0.020–**	**0.347**	**0.018–**	0363

وبتحليل الجدول السابق تبين وجود علاقة ارتباط سلبى ضعيف وغير معنوى بين جودة المراجعة ووجود الغش فى القوائم المالية فى ظل الأخذ فى الاعتبار لحجم الشركة كمتغير رقابى من عدمه، نتيجة لأن قيمة P–Value أكبر من (0.05). ذلك بالإضافة لعدم معنوية علاقة الارتباط بصورة أكبر فى ظل الأخذ فى الاعتبار لحجم الشركة مقارنة بتجاهل الأخذ فى الاعتبار لذلك المتغير، وهو ما لا يتسق مع ما توصلت اليه الدراسات السابقة (Ani, 2014; Tyokoso and Tsegba, 2015; Pashaki and Kheradyar, 2015; Omid, 2015; Smii, 2016 Nawaiseh *et al.*, 2016) **ويتفق** مع ما توصل إليه (Bills *et al.*, 2015).

ويخلص الباحث مما سبق إلى عدم قدرة حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، كمتغير رقابى، على تحسين قوة العلاقة محل الدراسة وهو ما يشير إلى عدم قدرة جودة المراجعة على منع ارتكاب الغش بالقوائم المالية باختلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، **وبناء على ذلك يعتقد الباحث** أن عدم الاتساق مع معظم الدراسات السابقة يستند فى المقام الأول على بيئة الممارسة المهنية ومدى فاعلية النظم القانونية المطبقة بها، و**هو ما يتسق** مع ما توصل إليه كل من (Memis and Cetenak, 2012; Yasar, 2013) بشأن إمكانية تقييد الأثر الإيجابى المتوقع لزيادة حجم مكتب المراجعة على الارتقاء بجودة المراجعة بمدى فاعلية النظم القانونية.

7/6- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

فيما يلى عرض لنتائج البحث بشقيه النظري والتطبيقي وتوصيات البحث، بالإضافة لاقتراح بعض مجالات البحث التى يمكن تناولها من جانب الباحثين، وذلك على النحو التالي:

1/7/6- نتائج البحث:

على مستوى الدراسة النظرية خلص الباحث إلى إمكانية **تعريف جودة المراجعة** على أنها قدرة مراقبي الحسابات على اكتشاف التحريفات الجوهرية والتقرير عنها، فضلا عن **اعتمادها على عدة محددات** كزيادة حجم مكتب المراجعة، والإلتزام بسياسة التدوير الإلزامى لمكتب المراجعة، التأهيل العلمى والعملى لمراقب الحسابات ومختلف أعضاء فريق المراجعة وتطوير كفاءاتهم ومهاراتهم المختلفة، خصائص بيئة الممارسة المهنية التى لا يمكن إغفال تأثيرها على تحقيق جودة المراجعة. **كما اتضح امكانية الاعتماد على العديد من المؤشرات** لقياس جودة المراجعة والتى منها سلامة رأى مراقب الحسابات وخبرته وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي المشروط. **وبالإضافة إلى ذلك** اتضح للباحث من تحليل الدراسات السابقة وجود مردود إيجابى لجودة المراجعة **ينعكس** بالتبعية بشكل إيجابى على قرارات مختلف أصحاب المصالح.

أما بشأن الغش فى القوائم المالية فيتضح إمكانية اعتباره أحد الأسباب الرئيسية لانهيار الشركات وفقدان ثقة اصحاب المصالح فيما تحتويه القوائم المالية من معلومات محاسبية، ويمكن تعريفه على انه **بمثابة** تحريفًا جوهريًا مُتعمدًا في القوائم المالية ينجم عن اختلاس الأصول و/أو إعداد قوائم مالية مضللة. يعتمد على العديد من الدوافع والتى منها تعرض إدارة الشركة لضغوط مالية حقيقية، مثل وجود ضغوط لمقابلة الأرباح المتوقعة، وضعف هيكل الرقابة الداخلية. ومن **مجالات ارتكابه** التلاعب أو التعديل في السجلات المحاسبية، وعدم التمثيل أو الحذف المُتعمد لبعض المعاملات.

كما يمكن قياسه بالاعتماد نموذج مثلث الغش Fraud Triangle Model، بنموذج Diamond Fraud، نموذج Fraud Pentagonالذى يستند كل منهم على العوامل المرتبطة بارتكاب الغش. **ذلك بالإضافة** لإمكانية الاعتماد على **عدة نماذج أخرى** تستند على توضيح سبب واحتمال ومكان ارتكاب الغش والتى تضمنت؛ نموذج Altman Z- Score، نموذج p Score، نموذج Beneish M- Score.

أما بشأن العلاقة بين جودة المراجعة ووجود الغش فى القوائم المالية فقد خلص الباحث من تحليل الدراسات السابقة إلى وجود اتفاق عام فيما بينها بشأن قدرة جودة المراجعة على منع ارتكاب الغش بالقوائم المالية. ذلك بالإضافة لتأثر قوة العلاقة السلبية فيما بينهما بزيادة حجم الشركة وزيادة حجم منشأة المحاسبة والمراجعة.

أما على مستوى الدراسة التطبيقية فقد تبين عدم وجود علاقة ارتباط سلبى ومعنوى بين جودة المراجعة ووجود الغش فى القوائم المالية، ذلك بالإضافة لعدم تأثير المتغيرات الرقابية المتمثلة فى حجم الشركة وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة على قوة الارتباط السلبى، **وهو ما يتناقض** مع ما انتهت إليه الدراسات السابقة، ويمكن تفسيره وارجاعه لاختلاف بيئة تطبيق الدراسة.

2/7/6- توصيات البحث:

فى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج فإن الباحث يوصي بما يلى:

- ضرورة وجود تنظيم مهنى فى مصر لمهنة المحاسبة والمراجعة يعمل على تفعيل المسئولية القانونية لمراقبى الحسابات بشقيها الجنائى والمدنى، وكذا مسئوليته المهنية والاجتماعية.
- ضرورة دعم آليه الرقابة على منشآت المحاسبة والمراجعة لضمان أداء عملية المراجعة بالجودة المرتقبة من قبل هيئة الرقابة المالية.
- يجب شطب قيد الشركات المساهمة المقيدة من البورصة عند اكتشاف ارتكابها لحالات الغش والتدليس، ومعاقبة مرتكبى الغش مدنياً لمنع ارتكابه بالقوائم المالية.

- يجب أن يتوافر لدى هيئة الرقابة المالية قاعدة بيانات يتم تحديثها سنوياً، تتضمن تصنيفاً للشركات المقيدة إلى شركات بها غش وشركات ليس بقوائمها المالية غش، على غرار بعض البورصات العالمية.
- يجب على منشآت المحاسبة والمراجعة فى مصر أن تضع وتنفذ برامج مهنية متخصصة لتدريب مراقبى الحسابات لديها على دور أدوات دعم القرار، خاصة استخدام نماذج الغش والنماذج الرياضية فى كشف الغش بالقوائم المالية

3/6/6/6- مجالات البحث المقترحة:

بناءً على ما خلصت إليه الدراسة النظرية والتطبيقية من نتائج، ووفقاً لهدف البحث وحدوده يمكن اقتراح عدد من مجالات البحث المستقبلية، على النحو التالي:

- العلاقة بين جودة المراجعة ووجود الغش فى القوائم المالية، دراسة تطبيقية على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية.
- العلاقة بين جودة المراجعة ووجود الغش فى حسابات الضرائب، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- دراسة تحليلية وتطبيقية مقارنة لنماذج قياس الغش بالقوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر اعتماد مراقب الحسابات على أدوات دعم القرار فى زيادة حكمه على وجود الغش بالقوائم المالية- دراسة تجريبية.

المراجع: أولا: المراجع العربية:

- السواح، تامر إبراهيم. 2015. **إطار مقترح للدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في مجال اختبار مدى التزام الإدارة بمتطلبات الحد من الجرائم المالية وعمليات غسل الأموال مع دراسة ميدانية في بيئة الممارسة المهنية بمصر.** رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة– جامعة الإسكندرية.
- السيد، محمود محمد. 2012. **أثر حجم منشأة مراقب الحسابات وقيده بسجل مراقبى الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية على جودة المراجعة الخارجية دراسة تجريبية.** رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة– جامعة الإسكندرية.
- الصيرفى، أسماء احمد. 2015. **أثر مدى وفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية ومستوى إلتزام محاسبيها الماليين أخلاقيا على جودة تقاريرها المالية دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.** رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة– جامعة دمنهور.
- بهاء الدين، إبراهيم. 2008. مدخل مقترح لتحديد المتغيرات التى تؤثر على قياس جودة الأداء المهنى للمراجعة الخارجية مع التطبيق على قطاع مكاتب المحاسبة والمراجعة بجمهورية مصر العربية. **مجلة البحوث التجارية،** كلية التجارة جامعة الإسكندرية، مجلد 30 العدد 2 المجلد 30: 149–243.
- عبد اللطيف، دعاء حافظ إمام. 2015. **أثر استخدام المراجع الخارجى لأساليب التنقيب فى البيانات على فعالية اكتشاف والتقرير عن الغش فى القوائم المالية مع التطبيق على قطاع الأعمال فى مصر.** رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة – جامعة الاسكندرية.
- على، عبدالوهاب نصر. 2011. **موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة.** الدار الجامعية– الإسكندرية.
- على، نهى محمد زكى محمد. 2014. **أثر المحاسبة عن الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة على قرار الاستثمار فى أسهم شركات الإنتاج الزراعى**

والحيوانى فى مصر– دراسة تجريبية. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة– جامعة الاسكندرية.

- مشابط، نعمة حرب محمدى. 2010. **إطار مقترح لدور المراجعة الاستقصائية فى تفعيل حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مع دراسة تطبيقية فى بيئة الممارسة المهنية فى مصر.** رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة– جامعة الإسكندرية– فرع دمنهور.
- نشوان، عماد. 2005. **الدليل العملى لمقرر الإحصاء التطبيقى.** جامعة القدس المفتوحة. متاح على*www.google.com*

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Abdullahi, R., and N. Mansor. 2015. Fraud Triangle Theory and Fraud Diamond Theory Understanding the Convergent and Divergent for Future Research. ***International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*** 5(4): 38-45.
- Ahsan, M. M., and M. A. Shahneaz. 2015. The Effects of Prohibition of Non-Audit Services on Audit Quality and Fees: A Study on Bangladesh. Research Journal of Finance and Accounting 6(9): 216-224.
- Alam, P., and K. A. Petruska. 2012. Conservatism, SEC investigation, and Fraud. ***J. Account. Public Policy*** 31: 399-431.
- Alarlooq, M. N. M., A. Aslani, and B. Azadi. 2014. Accounting Conservatism on Real Earnings Management. International Journal of Accounting Research 1(12): 71-76.
- Al- Khaddash, H., R. Al Nawas, and A. Ramadan. 2013. Factors affecting the quality of Auditing: the Case of Jordanian Commercial Banks. International Journal of Business and Social Science 4(11): 206- 222
- Al- Nimer, M. 2015. Factors Affecting Mandatory Audit Rotation: Evidence from Jordan. International Journal of Economics and Finance 7(6): 51-59.

- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). 1998. Illegal Acts by Clients. Statements on Auditing Standards No. 54 AU Section 317 Available at: www.aicpa.org.
- ____. 2002. Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit. Statements on Auditing Standards No. 99 AU Section 316 Available at: www.aicpa.org.
- Ani, O. N. 2014. Fraudulent Financial Reporting: the Nigerian Experience. The Clute Institute International Academic Conference, San Antonio- USA.
- Anis, A. 2014. Auditor Perceptions of Audit firm Rotation impact on audit quality in Egypt. Accounting & Taxation 6(1): 105-120.
- Aobdia, D., C. J. Lin, and R. Petacchi. 2015. Capital Market Consequences of Audit Partner Quality. The Accounting Review, 90(6): 2143-2176.
- Arens, A. A., R. J. Elder, and M. S. Beasley. 2014. Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach 14th Edition. Upper Saddle River, NJ: Prentice- Hall.
- Azinfar, K., and F. Mohammadi. 2015. Investigating the impact of Earnings Management and Audit Quality on Investors Efficiency of the Listed Companies in Tehran Stock Exchange. Indian Journal of Fundamental and Applied life Sciences 5: 3774-3777.
- Ball, F., J. Tyler, and P. Wells. 2015. Is Audit Quality Impacted by Auditor Relationships?.Journal of Contemporary Accounting & Economics 11(2): 166-181.
- Bills, K. L., L. M. Cunningham, and L. A. Myers. 2015. Small Audit Firm Membership in Associations, Networks, and Alliances: Implications for Audit Quality and Audit Fees. The Accounting Review, forthcoming.
- Birjandi, H., M. H. Kaveh, and M. S. Khorrami. 2015. The Effect of Audit Quality Adjustment on the Relationship between Earnings Management and Return on Equity in Listed Companies in Tehran Stock Exchange. Research Journal of Finance and Accounting 6(11): 25- 37.

- Blay, A. D., M. Notbohm, C. Schelleman, and A. Valencia. 2014. Audit Quality Effects of an Individual Audit Engagement Partner Signature Mandate. International Journal of Auditing 18(3): 172-192.
- Cahan, S. F., and J. Sun. 2015.The Effect of Audit Experience on Audit Fees and Audit Quality.Journal of Accounting, Auditing & Finance 30(1): 78-100.
- Cameran, M., A. Prencipe, and M. Trombetta. 2016. Mandatory Audit Firm Rotation and Audit Quality: Evidence from the Italian Setting. European Accounting Review 25(1): 35-58.
- Carceloo, J. V., and D. R. Hermanson. 2008. Fraudulent financial reporting: how do we close the knowledge Gap?.Available at: http://www.theifp.org.
- Caskey, J., and V. Laux. 2015. Corporate Governance, Accounting Conservatism, and Manipulation. Available at: http://ssrn.com.
- Ching, C. P., B. H. The, O. T. San, and H. Y. Hoe. 2015. The Relationship among Audit quality, Eaning Management, and Financial performance of Malaysian Public Listed Companies. International Journal of Economics and Management 9(1): 211-229.
- Chui.L., and B. Pike. 2013. Auditors' responsibility for fraud detection: New wine in old bottles?.Journal of Forensic & Investigative Accounting 5 (1): 204-233.
- Deng, M., T. Lu, D. A. Simunic and M. Ye. 2014. Do Joint Audits Improve or Impair Audit Quality?.Journal of Accounting Research 52(5): 1029-1060.
- Ettredge, M., E. E. Fuerherm, and C. Li. 2014.Fee Pressure and Audit Quality.Accounting, Organizations and Society 39(4): 247-263.

Franceschetti, B. M., and C. Koschtial. 2012. Do bankrupt Companies manipulate earnings more than the non bankrupt ones?. Available at:*http://www.aabri.com*.

Goodwin, J., and D. Wu. 2015. What is the Relationship Between Audit Partner Busyness and Audit

Quality?.***Contemporary Accounting Research***, forthcoming.

Gul, F. A., S. Y. J. Sun, and J. S. L. Tsui. 2003. Audit Quality, Earnings, and Shanghai Stock Market Reaction. ***Journal of Accounting, Auditing and Finance***18(4):411-427.

International Auditing and Assurance Standard Board (IAASB).2009. **The Auditor's Responsibilities relating to Fraud in an audit of Financial Statements.** International Standard on Auditing No. 240.IAASB. Available at: *www.ifac.org*

____. 2013. **A Framework for Audit Quality.**Available at: *www.ifac.org*.

Iyengar, R. J., and E. M. Zampelli. 2010. Does Accounting Conservatism Pay?.***Accounting and Finance*** 50: 121-142.

Johnstone, K. M., C. Li, and S. Luo. 2014. Client-Auditor Supply Chain Relationships, Audit Quality, and Audit Pricing. ***Auditing: A Journal of Practice & Theory*** 33(4): 119-166.

Kilgore, A. R. Radich, and G. Harrison. 2011. The Relative Importance of Audit Quality Attributes. ***Australian Accounting Review***21(3): 253-265.

Kim, J. B., and C. H. Yi. 2009. Does Auditor Designation by the Regulatory Authority Improve Audit Quality? Evidence from Korea. Available at: *www.ssrn.com.*

Kwon, S. Y., Y. Lim, and R. Simnett. 2014. The Effect of Mandatory Audit Firm Rotation on Audit Quality and Audit Fees: Empirical Evidence from the Korean Audit Market. ***Auditing: A Journal of Practice &Theory*** 33(4): 167-196.

Lennox, C. S., X. Wu, and T. Zhang. 2014. Does Mandatory Rotation of Audit Partners Improve Audit Quality?.***The Accounting Review,*** 89(5): 1775-1803.

Mahama, M. 2015. Detecting Corporate Fraud and Finanvial Distress using the Altman and Beneish Models the Case of Enron Coro.***Internatioanl Jouranl of Economics, Commerce and Management*** III(1): 1-18.

Manurung, D. T. H., and A. L. Hardika.2015. Analysis of factors that influence financial statement fraud in the perspective

fraud diamond: Empirical study on banking companies listed on the Indonesia Stock Exchange year 2012 to 2014.**Working paper**,International Conference on Accounting Studies (ICAS) 17-20 August, Jokor Bahru, Johor, Malaysia.

Marai, A., and V. Pavlovic. 2013. Earnings Management vs Financial Reporting Fraud key Features for Distinguishing. ***Economics and Organization*** 10(1): 39-47.

Memis, M. U., and E. H. Cetenak. 2012. Earnings Management, Audit Quality and Legal Environment: an International Comparison. ***International Journal of Economics and Financial Issues*** 2(4): 460-469.

Modugu, K. P., and D. J. O. Anyaduba. 2013. Forensic Accounting and Financial Fraud in Nigeria: An Empirical Approach. ***International Journal of Business and Social Scinence*** 4(7): 281-289.

Modugu, P. K., N. Ohonba, and F. Izedonmi. 2012. Challenges of Auditors and Audit Reporting in a Corrupt Environment. ***Research Journal of Finance and Accounting*** 3(5): 77-82.

Nawaiseh, M. E. 2016. Impact of External Audit Quality on Earnings Mnagement by Banking Firms: Evidence from Jordan. ***British Journal of Applied Science and Technology*** 12(2): 1-14.

Nia. S. H. 2015. Financial ratios between fraudulent and non-fraudulent firms: Evidence from Tehran Stock Exchamge. ***Journal Of Accounting and Taxation*** 7(3): 38-44.

Niesten, E., and A. Jolink. 2011. Incentives, Opportunism and Behavioral Uncertainty in electricity industries. ***Journal of Business Research*** 2-9.

Noor, N. F. M., Z. M. Sanusia, L. T. Heang, T. M. Iskandar, and Y. M. Isa. 2015. Fraud Motives and Opportunities Factors on Earnings Manipilations. ***Procedia Economics and Finance*** 28: 126-135.

Okolie, A. O., F. O. I. Izedonmi, and A. O. Enofe. 2013. Audit Quality and Accrual- based Eanings Management of

Quated Companies in Nigeria. ***IOSR Journal of Economics and Finance*** 2(2): 7-16.

_____. 2014. The Impact of Audit Quality on the Share Prices of Quated Companies in Nigeria. ***Research Journal Finance and Accounting*** 5(8): 150-166.

Omid, A. M. 2015. Qualified audit opinion, Accounting Earning Management and real earning management: Evidence from Iran. ***Asian Economic and financial Review*** 5(1): 46-57.

Ozkul, F. U., and A. Pamukcu. 2012. Fraud Detection and Forensic Accounting. Available at: *http://wwwspringer.com*.

Pashaki, M. M., and S. Kheradyar. 2015. An Investigation into the effect of Audit Quality on Accounting Conservatism in Companies Listed in Tehran Stock Exchange. ***International Letters of Social and Humanistic Sciences*** 50(2300-2697): 107-117.

Perols, J., and B. A. Lougee. 2011. The Relation Earnings Management and Financial Statement Fraud. ***Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting*** 27: 39-53

Pustylnick, I. 2011. Empirical Algorithm of Detecation of Manipulation with Financial Statements.***Journal of Accounting, Finance and Economics*** 1(2): 54-67.

Rahimi, G., and S. M. Amini. 2015. The Survey of the Relationship between Auditing Quality and the Profitability in the Companies Accepted in Tehran' s Exchance Market. ***International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*** 5(2): 100-115.

Ruankaew, T. 2016. Beyond the Fraud Diamond.***International Journal of Business Management and Economic Research*** 7(1): 474-476.

Saladrigues, R., and M. Grano. 2014. Audit Expectation Gap: Fraud Detection and other Factors. ***European Accounting Management Review*** 1(1): 120-142.

Sarwoko, I., and S. Agoes. 2014. An empirical analysis of Auditor's industry Specialization, Auditor's Independence

and Audit Procedures on audit quality: Evidence from Indonesia. ***Procardia- Social and Behavioral Sciences*** 164: 271-281.

Shelton, A. M. 2014. Analysis of Capabilities Attributed to the Fraud Diamond. Available at: *http://dc.etsu.edu/honors.*

Smii, T. 2016. The impact of the Audit Quality on that of the Accounting Profits: the Case of Companies Listed on the TSE. ***International Journal of Managing Value and Supply Chains (IJMVSC)*** 7(1): 39- 54.

Svanberg, J., and P. Öhman. 2015. Auditors' Identification with Their Clients: Effects on Audit Quality. ***The British Accounting Review***47(4): 395-408.

Taheri, M., M. Bahadori, and H. Kamrani. 2014. The Relationship between Audit Quality and Fraud in Listed Companies in Tehran Stock Exchange. ***Academic Journal of Accounting and Economics Researches*** 3(3): 269-277.

Tugas, F. C. 2012. Exploring a new Element of fraud: A study on selected financial accounting fraud cases in the world.***American International Journal of Contemporary Research*** 2(6): 112- 121.

Tumay, M. 2009. Asymmetric Information and Adverse Selection in Insurance Market: the Problem of Moral Hazard. ***Yonetim Ve Ekonomi*** 16(1): 107-114.

Tyokoso, G. M., and L. N. Tsegba. 2015. Audit Quality and Earnings Management of Listed Oil Markting Companies in Nigeria. ***European Journal of Business and Management*** 7(29): 34- 42.

Wang, Z. 2009. **Accounting Conservatism.**Published a thesis in Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Accounting, the Department of Accounting,Victoria University of Wellington.

Wudu, A. 2014.**Auritor responsibility and fraud detection: in Ethiopian private audit firms.** Published Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Science, the Department of Accounting and Finance,Addis Ababa University.

Yasar, A. 2013. Big Four Auditors' Audit Quality and Earnings Management: Evidence from Turkish Stock Market. ***International Journal of Business and Social Science.***

Yusof, M. K., A. H. Ahmed Khair, and J. Simon.2015. Fraudulent Financial Reporting: An Application of Fraud Models to Malaysian public Listed Companies. ***The Macrotheme Review*** 4(3): 126- 145.

Ziaee, M. 2014. The Effect of Audit Quality on the Performance of listed Companies in Tehran Stock Exchange. ***International Letters of Social and Humanistic Science*** 21(2300-2697): 36-43.